RCHRS
Ramallah Center for Human Rights Studies
مركز رام الله لدراسات حقوق الانسان

# تَسامُح

مجلة فكرية دورية محكمة تُعنى بقضايا التسامح وحقوق الإنسان

[ العدد الثالث والسبعون، حزيران 2021 ]

## رئيس التحرير
د. إياد البرغوثي

## مدير التحرير
طلال أبو ركبة

## مستشارو التحرير

د. نها بكر
أ. ريما نزال
د. الزبير عروس
د. جمال بن دحمان
د. شرزاد أمين
د. عبد الحسين شعبان
د. أحمد البرقاوي
د. محمد محفوظ
د. عبد الرازق العياري
د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم
أ. وفيق هواري
أ. طلال عوكل
أ. زياد عثمان
أ. زهير الدبعي

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 68 | نادية محمد يحي نوح نتشة | قائمة فلسطين المستقلة مصطفى البرغوثي والمستقلون | 27 | |
| 69 | راضية عبد الرحيم احمد بدوان | قائمة فلسطين المستقلة مصطفى البرغوثي والمستقلون | 31 | |
| 70 | عايشة محمود مصطفى صيفي | قائمة فلسطين المستقلة مصطفى البرغوثي والمستقلون | 35 | |
| **مجموع عدد المقاعد : 17** | | | | |



# تطور العلاقات الاقتصادية الإماراتية الإسرائيلية في إطار اتفاق التطبيع:

## قراءة في النتائج والتبعات الاقتصادية

رائد محمد حلّس*

### مقدمة:

شكل اعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب، قبيل نهاية ولايته في الثالث عشر من آب / أغسطس 2020، اتفاق كل من الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل على تطبيع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل بما يعزز السلام في منطقة الشرق الأوسط، نقطة تحول في مستقبل السياسة الإقليمية، نظرًا لما تبعها من سلسلة من اتفاقيات التطبيع بين دول عربية و»إسرائيل»، البحرين في 11 أيلول / سبتمبر 2020، ثم السودان في 23 تشرين الأول / أكتوبر 2020، والمملكة المغربية في كانون الأول / ديسمبر 2020.

وبذلك يكون عدد الدول العربية التي ركبت قطار التطبيع مع «إسرائيل» أربع دول، سبقهما اتفاقيتي سلام مع دولتين عربيتين هي جمهورية مصر العربية «اتفاقية كامب ديفيد عام 1979»، والمملكة الأردنية الهاشمية «اتفاقية وادي عربة عام 1994».

اللافت في هذه السلسلة من اتفاقيات التطبيع هو السرعة الفائقة في قطار التطبيع الاماراتي – الإسرائيلي، حيث سارعت الامارات عقب أيام قليلة من اعلان التطبيع مع «إسرائيل»، بإلغاء قانون مقاطعة «إسرائيل»، وبدأت في تسيير خطوط طيران بين تل أبيب وأبو ظبي، وإبرام اتفاقات مالية ومصرفية واستثمارية وصفقات تجارية وأنشطة مشتركة في مجالات السياحة والطيران والصناعة وغيرها.

في ضوء ذلك تتناول هذه الورقة السياق السياسي لاتفاق التطبيع الاماراتي – الإسرائيلي، والتعرف على أسبابه مبرراته، وترصد تطور العلاقات الاقتصادية بين الامارات و»إسرائيل، في إطار اتفاق التطبيع من خلال القراءة في ثنياها النتائج والتبعات الاقتصادية لهذا الاتفاق.

* باحث ومختص في الشأن الاقتصادي– غزة

## أولًا: السياق السياسي للاتفاق التطبيع الاماراتي - الإسرائيلي

يندرج اتفاق التطبيع الاماراتي – الإسرائيلي في سياق تنفيذ الرؤية الأمريكية لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي التي كشفت ملامحها في الخطة الاقتصادية الأمريكية التي أعلنها كوشنير في ورشة البحرين «السلام من أجل الازدهار» والتي باتت تعرف بـ «صفقة القرن»، وتعتمد هذه الرؤية بشكل أساسي على قبول العالم العربي الرسمي بمشروع الاستعمار الاستيطاني على أرض فلسطين التاريخية، وإعطاء الفلسطينيين شبه دولة منقوصة السيادة ومقطعة الأوصال، واقتطاع الجزء الشرقي منها (منطقة الأغوار)[1] ليتم ضمها لإسرائيل، إضافة إلى القبول بيهودية الدولة والتخلّي طواعية عن حق عودة ملايين اللاجئين إلى القرى والمدن التي هُجّروا منها قسريًا عام 1948م.[2]

وبالإضافة إلى أنّ الخطة الاقتصادية الأمريكية كشفت عن توجهات غير مألوفة بشأن القضية الفلسطينية والقدس واللاجئين والاستيطان، والتي تماهت إلى حدّ التّطابق مع التوجهات الإسرائيلية ورؤيتها لحل الصراع الدّائر منذ عقود، فإنها فتحت باب التطبيع العربي على مصراعيه مع دولة الاحتلال ودمجه بالكتلة العربية والإقليمية المحيطة، وهو ما يؤكده ما ورد بالنص الحرفي في القسم (التاسع عشر) من الشق السياسي لـ»صفقة القرن»: السلام من أجل الازدهار، تحت بند العلاقات العربية الإسرائيلية، الشراكات الاقتصادية الإقليمية: «ستشجع الولايات المتحدة بقوة الدول العربية على البدء في تطبيع علاقاتها مع دولة إسرائيل والتفاوض على اتفاقات سلام دائمة... من المتوقع أن تنهي هذه الدول أي مقاطعة لدولة إسرائيل وتعارض حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات التي يشار إليها عادةً باسم BDS وأي محاولة أخرى لمقاطعة

1 منطقة الأغوار : هي منطقة فلسطينية تمتدعلى طول الحدود الشرقية للضفة الغربية من قرية عين جدي في الجنوب قرب البحر الميت حتى منطقة عين البيضا ملامسة منطقة بيسان في الشمال بمسافة تقدر بـ 120 كم وبعرض يتراوح ما بين (5 – 20 كم) حسب اقتراب أو بعد السلاسل الجبلية من نهر الأردن، وبذلك تشكل الأغوار الفلسطينية 28% من مساحة الضفة الغربية بمساحة تقدر بنحو 1600 كم2، ويعيش فيها أكثر من 65 ألف فلسطيني، وتضم 27 تجمعاً سكانياً ثابتاً على مساحة 10 آلاف دونم، وعشرات التجمعات الرعوية والبدوية، وتتبع إدارياً لثلاث محافظات هي: محافظة طوباس (الأغوار الشمالية) بواقع 11 تجمعاً، ومحافظة نابلس (الأغوار الوسطى) وتشمل 4 تجمعات، ومحافظة أريحا (الأغوار الجنوبية) وتحتوي على 12 تجمعاً. انظر: زهران معالي، الأغوار – حقائق على الأرض، (رام الله: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا)، 30 نشر بتاريخ كانون ثاني 2020، في: https://bit.ly/2UHbDiJ.

2 لمزيد من التفاصيل حول الخطة الأمريكية وصفقة القرن، انظر: رائد حلس، الخطة الاقتصادية الأمريكية من السلام إلى الازدهار: التفاصيل والأبعاد، مجلة تسامح، العدد 68، (رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، آذار 2020)، متاح على الرابط التالي: http://bit.ly/2S8mrnH.



دولة إسرائيل».[3]

وبالتالي لا يمكن تسمية ما حدث بين الامارات و»إسرائيل» وكذلك الدول العربية التي هرولت تجاه «إسرائيل» باتفاقيات سلام، فالسلام هو نهاية للحرب حين تكون المدافع قد سكتت وعادت الطائرات إلى مرابضها، ولكن الدول التي وقعت اتفاقيات التطبيع، وهو التسمية الأقرب للواقع السياسي مع «إسرائيل»، هي دول بعيدة ولا تدخل في مجال التهديد الإسرائيلي، لكن الأرجح أنّ هذه الدول كانت تقيم، علاقات سرية مع تل أبيب، وذلك بحسب اعتراف الكثير من قادة إ»سرائيل» وشاءت في لحظة ما إشهار هذه العلاقات[4] هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتجهت هذه الدول نحو الاتجاه الأمريكي الذي حددته لهم لمصلحة «إسرائيل»، وهو الاتجاه الخاطئ بالنسبة لحل القضية الفلسطينية، وعلى عكس ما يحتاجه الفلسطينيون، لذلك فإن فيضُ المبررات المتهافتة، التي تدفقت على ألسنة الناطقين الرسميين وغير الرسميين باسم دول التطبيع، يتنافى تمامًا مع المصلحة والرغبة الفلسطينية، خاصة وأن بعضهم برّر هرولته نحو «إسرائيل» برغبته في «تفتيح قنوات خلفية» لدعم الشعب الفلسطيني، وبعضهم تَستّر في بادعاء زائف لم يَصمِد لساعات بأنّه نَجحَ في عَرقَلة مَشروع ضَم مَناطق واسِعة من الضفة الغربية، والبعض الآخر ما زال عند زعمه بأن اتفاقاته مع إسرائيل لا تتعارض مع مبادرة السلام العربية، وتخدم حل الدولتين.[5]

وفي حقيقة الأمر فإن اتفاق التطبيع الاماراتي – الإسرائيلي ما تبعه من اتفاقيات لبعض الدول العربية ينسف عملية السلام التي قامت على مبدأ «الأرض مقابل السلام»، وليس على مبدأ «التطبيع مقابل السلام» وبالتالي فقد الفلسطينيون أحد أهم الأوراق التي كانت في أيديهم وظلت لفترة طويلة وهي الدعم السياسي العربي، ولكن بعد تطبيع الامارات وبعض الدول العربية مع دولة الاحتلال، وسعي دول عربية أخرى لذات الأمر، لم يعد لورقة الدعم السياسي أي أهمية، لا سيما وأنه كان «تطبيع غير مشروط»، لا علم لأصحاب القضية به وهم الفلسطينيون.

3 مركز الدراسات السياسية والتنموية، (ترجمة): "صفقة القرن" السلام من أجل الازدهار – الشق السياسي، (غزة: مركز الدراسات السياسية والتنموية، 2020)، ص38.

4 أكرم عطا الله، التطبيع بنسخته الجديدة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، خريف 2020)، ص64.

5 عريب الرنتاوي، مسارات الهرولة نحو التطبيع «شرعنة» إسرائيل و«شيطنة» الفلسطينيين، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، خريف 2020)، ص38.

## ثانيًا: دوافع اتفاق التطبيع الإماراتي – الإسرائيلي

لا شك أن أي اتفاق يحمل في طياته العديد من المبررات والدوافع التي يسوقها أصحاب الاتفاق للدفاع عن هذا الاتفاق وميزاته، وهو ما ينطبق على اتفاق التطبيع الاماراتي – الإسرائيلي الذي حمل دوافع سياسية ودبلوماسية واستراتيجية، ليس من الصعب استخلاصها وخاصة وأن الدول الثلاث سارعت في اعلان هذه الدوافع والمبررات، والتي توجزها فيما يلي:

### 1. الدوافع الأمريكية:

**» تسويق انتخابي للرئيس الأمريكي «ترامب»**

سعت الإدارة الأمريكية من خلال هذا الاتفاق لتحقيق اختراق دبلوماسي في الشرق الاوسط بهدف تسويق دونالد ترامب وتحسين فرص اعادة انتخابه للرئاسة الأمريكية قبل نهاية العام 2020، هذا الرئيس الذي تعد إدارته واحدة من أسوأ الإدارات الأميركية تجاه القضية الفلسطينية، حيث نقلت إدارة ترامب السفارة الأميركية للقدس ودعمت الاستيطان في فلسطين، كما أوقفت المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية، والتي تقدر بحوالي 840 مليون دولار سنويّاً، كما أوقفت دعم الأونروا بحدود 350 مليون دولار سنويّاً، إضافة لإغلاق السفارة الفلسطينية في واشنطن، كما أن هذه الإدارة هي الأولى في الولايات المتحدة التي ألغت التمايز الرفيع بين الموقفين الأميركي والإسرائيلي اليميني تجاه القضية الفلسطينية، ليس ذلك فحسب بل تفاخر الرئيس الأميركي دونالد ترامب بكل هذه القرارات أمام اللوبي الصهيوني، كما تفاخر بأنه سيسحب الأموال من الدّول العربية الغنية لقاء الحماية، وبالتالي فإن هذه الإدارة من أكثر الإدارات عنصرية تجاه العالم الإسلامي، بل وتجاه العالم وتجاه القضية الفلسطينية.[6]

**» إجبار السلطة الفلسطينية للعودة إلى مسار المفاوضات**

ترى الإدارة الأمريكية ان اتفاق التطبيع الاماراتي – الإسرائيلي وما تلاها من سلسلة اتفاقيات دول عربية أخرى سيُجبر السلطة الفلسطينية للعودة إلى مسار المفاوضات، وفي هذا الصدد أشار الكاتب الصحفي الأمريكي توماس فريدمان في

6 شفيق ناظم الغبرا، أبعاد الاختراق الصهيوني جدران جديدة ومظالم وآفاق، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، خريف 2020)، ص30.



مقالًا له نشر في «نيويورك تايمز» إلى أن من الدوافع التي دفعت إدارة ترامب لإبرام هذا الاتفاق بين الامارات و«إسرائيل» هو أن السلطة الفلسطينية ستُجبر على الجلوس إلى مائدة المفاوضات مع «إسرائيل» لأن الاتفاق يجردها من فكرة أن دول الخليج العربية ستُطبع مع إسرائيل فقط بعد أن تلبي الأخيرة مطالب السلطة بإقامة دولة حسب مواصفات السلطة.[7]

**» توفير أرضية جديدة لحضور «إسرائيل» في المنطقة**

تسعى الإدارة الامريكية من خلال اتفاق التطبيع الاماراتي – الإسرائيلي إلى توفير أرضية جديدة لإعادة تشكيلِ حضور «إسرائيل» في المنطقة، ليس من خلال جعلها طبيعية فقط، بل وأيضاً حليفة مركزية تُساهم في استقرار الأنظمة العربيّة المشاركة وبقائها، وبهذه الحالة تصبح القضية الفلسطينية مجرد منتج عرضي، من السهل التضحية بها في سبيل السعيّ للحفاظ على العروش، وبخاصة في ظل تزايد حالة القلق من التمدد الإيراني في المنطقة.[8]

**» تبديد الاجماع العربي على مبادرة السلام العربية**

تعتبر الإدارة الأمريكية اتفاق التطبيع الاماراتي – الإسرائيلي انطلاقة عظيمة لتبديد الاجماع العربي على مبادرة السّلام العربية السعوديّة التي تبنتها الدول العربية في قمة بيروت عام 2002، المبادرة التي لم تعبأ بها «إسرائيل» وأخذت في فرض المزيد من الحقائق على الأرض لإقامة نفوذها على كامل فلسطين، حقائق على الأرض تنفي أية إمكانية لتطبيق مثل هكذا مبادرة، إذ أن «إسرائيل» مسحت بشكل نهائي الفكرة القائمة على إقامة دولة فلسطينية في حدود 67، وأخذت في التوسع في إقامة المستوطنات في الضفة الغربية بشكل غير مسبوق، بجانب أنها تطمح لضم المناطق «ج» والتي تشكّل ما يزيد عن 60 % من مساحة الضفة الغربية. بموازاة ذلك، تُعمّق «إسرائيل» سيطرتها على شرقي القدس، وتزيد ربطها بغربي المدينة، بمشاريع اقتصاديّة–اجتماعيّة ومشاريع بنية تحتية وقبضة أمنية مشددة إلى الشمال، مرّ الاعتراف الأميركيّ بضم الجولان بسهولة مفرطة، كل ذلك يثبت أنّ حقائق القوة أهمّ من حقائق الشرعية. [9]

7 وديع عواودة، نتائج وأبعاد اتفاق التطبيع مع الاحتلال كثيرة ومفاعيله على الوعي أخطرها، القدس العربي، نشر بتاريخ 15 آب / أغسطس 2020، في: http://bit.ly/3rlJQC9.

8 رائد حلس، السلام الاقتصادية: مقاربة أمريكية جديدة لتسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، (حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية – مدى الكرمل، أيلول 2020)، ص11.

9 رائد حلس ومنتصر جرار، مخاطر السلام الاقتصادي على القضية الفلسطينية، المؤتمر الدولي: القضية الفلسطينية والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية واقعًا ومستقبلًا، (غزة: جامعة الأزهر، 9 10– شباط / فبراير 2021)، ص28.

## 2. الدوافع الإسرائيلية:

### » تحقيق مكاسب شخصية لرئيس الوزراء الإسرائيلي «نتنياهو»:

شكّل اتفاق التطبيع الاماراتي طوق النجاة (Lifebuoy) لرئيس الوزراء الإسرائيلي «نتنياهو» الذي يواجه تهم فساد خطيرة واتهامات بالفشل الذريع بمواجهة انتشار فيروس كورونا، ويستدل على ذلك من ردود الفعل الواسعة في «إسرائيل» بشأن اتفاق التطبيع مع الإمارات الذي منح نتنياهو تفوقًا جديدًا على كل خصومه السياسيين خاصة أنه أحرزه بدعم أمريكي واضح وبما يرتبط بـ»صفقة القرن» دون تسديد ثمن حتى على شكل إلغاء للضم، فقد أكد قادة الاحتلال مرة تلو المرة في الأيام الأخيرة أن الحديث يدور عن إرجاء لا عن إلغاء، هذه الأوضاع الداخلية تقف خلف انقضاض نتنياهو على الهدية الإماراتية ومحاولة تشبيه اتفاق التطبيع مع الإمارات باتفاق كامب ديفيد مع مصر عام 1979 ومع توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية في 1993 ومع اتفاق وادي عربة عام 1994 جاعلًا من نفسه شخصية مفصلية في تاريخ «إسرائيل» بمصاف مناحم بيغن واسحق رابين وشيمون بيريز.[10]

### » العبور إلى المنطقة العربية

شكّل التطبيع الاماراتي – الإسرائيلي جسرًا جديدًا لعبور «إسرائيل» إلى المنطقة العربية من خلال طرح نفسها كمخلّص أو أنها تمتلك مفاتيح الحلول لأزمات المنطقة العربية المستقبلية، في محاولة منها للانغماس أكثر مع مستقبليات المنطقة، عبر الدخول في حلول أزماتها المستعصية مع ضرورة الفهم أولًا أن الأزمات من غذاء وماء وحرب وطاقة وتعليم وصحة وتنمية وحالة التوتر وعدم الاستقرار والديكتاتورية بغياب الديمقراطية الكبير وارتفاع مؤشرات الفساد كلها عوامل مهمة لبقاء تمدد الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة، فهو يراهن ببقائه متصاعدًا على ضعف المنطقة وغباء الفاعلين السياسيين وصناع القرار ورغبتهم بالحفاظ على مناصبهم،[11] كما سيمكن اتفاق التطبيع «إسرائيل» من زيادة قدرتها على اختراق منافذ في العالم العربي بأكمله، وسيكون باب العالم العربي مفتوحًا على مصراعيه أمام رجال الأعمال الإسرائيليين، حيث يمثل الطلب العربي على التقنيات الجديدة فرصًا

10 وديع عواودة، مرجع سبق ذكره، http://bit.ly/3rlJQC9.

11 معاذ العامودي، التطبيع العربي مع الاحتلال الإسرائيلي.. الأسباب والدوافع، نون بوست، نشر بتاريخ 28 شباط / فبراير 2020، في: http://bit.ly/39NnNyo.



هائلة للصادرات الإسرائيلية، ولا سيما في دول الخليج العربي،[12] وعلى الأرجح أن الفرص التي تم فتحها في الأسواق العربية للشركات الإسرائيلية هائلة، ويمكن أن تعزز بشكل كبير صادرات إسرائيل، إلى الإمارات العربية المتحدة، وعبرها إلى الدول العربية الأخرى.

### » تحقيق قفزة استثمارية في «إسرائيل»:

تطمح إسرائيل في تحقيق قفزة استثمارية محلية بواسطة سيل من تدفقات البترودولار من الإمارات، وقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلي «نتنياهو» عن ذلك الطموح بوضوح عندما أشار إلى توقعه بأن تضخ الإمارات حصة من استثمارات صناديقها السيادية في قطاعات الاقتصاد الإسرائيلي، خصوصا في شركات التكنولوجيا الرائدة المتعطشة إلى التمويل الخارجي وفي مناطق التنمية الإسرائيلية الجديدة خصوصًا في الجنوب، حيث تدير الإمارات أكبر حجم من الأصول الاستثمارية العربية في الخارج من خلال صناديق وهيئات الاستثمار الحكومية مثل هيئة أبو ظبي للاستثمار ومؤسسة دبي للاستثمار وصندوق مبادلة وهيئة الإمارات للاستثمار وصندوق إدارة الأصول الاستثمارية لإمارة الشارقة، وهناك تباين في تقدير قيمة الأصول الاستثمارية للإمارات، ولكن وفق تقديرات خبراء التمويل، يبلغ مجموع الأصول الاستثمارية الإماراتية حوالي 1.2 تريليون دولار بما يعادل 14.6 في المئة من قيمة كل أصول صناديق الاستثمار السيادية في العالم.[13]

### » شرعنة الاحتلال

شكّل اتفاق التطبيع الاماراتي مع «إسرائيل» دافعًا قويًا لشرعنة الاحتلال، ولذلك حاول رئيس الوزراء الإسرائيلي «نتنياهو» تسويق نجاحه بالوصول لاتفاق سلام مع الإمارات تحديدًا كدليل على «شيطنة» الفلسطينيين لإسرائيل وعدم أهلية القيادة الفلسطينية للعب دور الشريك، فاكتسبت «إسرائيل» شرعية عربية، ولو محدودة، لممارساتها الكولونيالية، خاصة أنها عاشت عقودًا من العزلة الجغرافية والديموغرافية، كما لم يمنع إعلان الإمارات أن هذا التطبيع جاء مقابل وقف الضم، نتنياهو، من تفنيد ذلك والتأكيد أن المعادلة قامت على «السلام مقابل السلام» وهنا تسعى «إسرائيل» من خلال هذا التطبيع لتجاوز أزمة الاحتلال من

12 Dan Zaken, Pact with UAE opens entire Arab world to Israeli business, Globes, 14 Aug, 2020, Available at the following link: http://bit.ly/2YQ1YYw .

13 إبراهيم نور، المكاسب الاقتصادية للتطبيع الاماراتي – الإسرائيلي، القدس العربي، نشر بتاريخ 22 آب / أغسطس 2020، في: http://bit.ly/2YHwwMf.

خلال تعميق شبكة مصالحها وارتباطاتها الإقليمية من جهة، والتمركز كلاعب أساسي في معادلة الأمن الإقليمي، من خلال مواجهة إيران وفق هذه التحالفات المستجدة، وبالمحصلة، فإن تل أبيب تسعى لإعادة إنتاج صورتها الذهنية في العقل العربي من خلال أدواتها الدبلوماسية المباشرة والناعمة.[14]

**» تنمية صحراء النقب**

تطمح إسرائيل من خلال اتفاق التطبيع مع الامارات إلى تحويل منطقة صحراء النقب في الجنوب إلى محرك جديد لدفع النمو بقوة في كل المجالات، واستخدام المنطقة جيوسياسيًا واقتصاديًا لخلق درجة أعلى من التقارب والاندماج مع كل من الأردن والسعودية ومصر، حيث تلتقي مع مناطق التنمية الأردنية من جنوب البحر الميت إلى خليج العقبة، ومع مصر في مناطق التنمية في جنوب سيناء، ومع السعودية في مصيفها الجديد الذي يتم ترويجه عالميًا تحت اسم «نيوم» إضافة إلى خلق فرص عمل للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي هذا فإن رؤوس الأموال الإماراتية قد تلعب دور الممول الأول، على الأقل في البداية، ما يعزز فرص مشاركة أطراف عالمية أخرى مثل الصين واليابان والاتحاد الأوروبي والشركات الأمريكية.[15]

## 3. الدوافع الإماراتية:

**» وقف خطة الضم الإسرائيلية**

يعتبر وقف خطة الضم الإسرائيلية لمناطق واسعة من الضفة الغربية ومنطقة الأغوار المبرر الأبرز الذي قدمته الإمارات لخطوتها المثيرة للسخط عربيًا وإسلاميًا، حيث أجمعت التصريحات الرسمية وغير الرسمية الإماراتية على التركيز على هذا المبرر، بيد أن الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لم يتأخرا كثيرا في نفي ذلك، إذ سارع ترامب للتأكيد على أن ما سيحصل هو تجميد لخطة الضم، وكذلك فعل صهره ومستشاره جاريد كوشنر، أما نتنياهو فنفى بشكل قاطع أي نية لإلغاء الضم، وقال إن ما يجري هو مجرد تجميد، علمًا بأن خطة الضم كانت في الأصل في حالة تجميد، وتأخر تنفيذها أكثر من مرة عن وقتها، قد وصف الرئيس الفلسطيني محمود عباس الاتفاقية بأنها «خيانة»، وطالب بإلغائها.[16]

14 أيمن يوسف، تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي المحتملة على القضية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 281، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، خريف 2020)، ص44.

15 إبراهيم نور، مرجع سبق ذكره، http://bit.ly/2YHwwMf.

16 أمين حبلا، صفقة التطبيع.. 12 سببا تشرح فيه هرولة الامارات لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل، شبكة الجزيرة



كما أن هناك إجماع فلسطيني كامل لرفض هذا الاتفاق ومبرراته، سواء من القيادة الفلسطيني أو من كافة فصائل العمل الوطني والإسلامي، نتيجة أن الكل الفلسطيني يدرك جيدًا التفسير المنطقي لخطوة الامارات، والتي تنحصر في أنها مجرد تتويج لمسار طويل من العلاقات السرية بين الطرفين، وإعلان رسمي لما كان مكتومًا ومخفيًا خلال السنوات الماضية، والتي بدت واضحة في السنوات الأخيرة من خلال الزيارات أو اللقاءات أو الرسائل السياسية في المقالات أو التغريدات المتبادلة بين الاماراتيين والإسرائيليين.

**» حماية نظام الحكم في الامارات**

ترى الإمارات في التطبيع مع «إسرائيل» وسيلة لحماية الحكم من الغضب المتوقع من ضحايا القمع من معارضيها، الذين استهدفتهم بشراسة وفي السنوات العشر الاخيرة، واعتقال العشرات منهم وما يزال اغلبهم معتقلًا.[17]

**» تحسين صورة الامارات لدى واشنطن**

سعت الامارات من خلال التطبيع مع «إسرائيل» إلى تحسين صورتها وإصلاح سمعتها التي تضررت إلى حد ما لدى واشنطن، التي تضررت بسبب مشاركتها في حرب اليمن، على الرغم من أنه لم يكن هناك خلاف على عمليات مكافحة الإرهاب التي تقوم بها في جنوب اليمن، حيث تم استثناؤها من مشاريع قوانين الكونجرس الرئيسية التي تحد من المساعدات الأمريكية للحرب نفسها، وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوافق القوي لدولة الإمارات مع إدارة ترامب والمملكة العربية السعودية – التي هي نفسها هدف متكرر لانتقادات الكونجرس- قد أدى إلى توتر العلاقات مع بعض الأوساط في واشنطن.[18]

**» الحصول على المزيد من المكاسب الأمنية**

على الرغم من أن الإمارات استفادت خلال السنوات الماضية من العديد من أنظمة التجسس الإسرائيلية من خلال علاقاتها السرية مع «إسرائيل»، إلا أنه من المرجح بعد رفع السرية عن العلاقة، وإقامة علاقات طبيعية كامله سيُسرع

الإعلامية، نشر بتاريخ 16 آب / أغسطس 2020، في: http://bit.ly/3cJ921y.

17 سعيد الشهابي، دوافع التطبيع و"طبائع الاستبداد"، القدس العربي، نشر بتاريخ 20 أيلول / سبتمبر 2020، في: http://bit.ly/36DWCE0.

18 حسين إبيش، ما هي دوافع الاتفاقية الإماراتية – الإسرائيلية التي تحققت بوساطة الولايات المتحدة، معهد دول الخليج العربية في واشنطن، نشر بتاريخ 14 آب / أغسطس 2020، في: http://bit.ly/3tuEwy3.

من استفادة الإمارات من بعض الإمكانات الأمنية والتكنولوجية الإسرائيلية، وهو ما تحدث عنه صراحة وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش حين قال إن القضايا التي تهم الإمارات هي الزراعة والأمن الغذائي والدفاع السيبراني والسياحة والتكنولوجيا.[19]

**في ضوء ما سبق يرى الباحث** أن كافة الدوافع والمبررات التي دفعت الامارات و«إسرائيل» برعاية أمريكية لتوقيع اتفاق التطبيع وما تلاها مؤخراً من اتفاقيات من بعض الدول العربية مع «إسرائيل»، تصب في مصلحة الاحتلال الإسرائيلي وحده وتضر بالمصلحة الفلسطينية وقضيتها العادلة والمشروعة، فالاتفاق ينسف مبادئ الحل السياسي القائم على مبدأ «الأرض مقابل السلام» واستبداله بمبدأ «السلام مقابل السلام» الذي يتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني، كما يمثل هذا الاتفاق دعم لسياسة الاحتلال الاسرائيلي الذي يواصل عدوانه على الحقوق الفلسطينية ويتمسك بقانون يهودية الدولة، الذي يشكل حجر الأساس لخطة تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتيح اتفاق التطبيع الاماراتي - الإسرائيلي المجال لـ«إسرائيل» الدخول إلى قلب النظام العربي واختراق المجتمعات العربية وبث بذور الفتنة والانقسام بداخلها، بالإضافة إلى استنزاف أموال دول الخليج العربي تحت مسمى الاستثمار التكنولوجي، وبالتالي فإن مواجهة هذا الاتفاق لا بد اتخاذ موقف فلسطيني إلى موقف فلسطيني موحّد وفق رؤية واضحة للتعامل مع المتغيرات الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، ومعالجة ما وصفه بحالة الضعف في الوضع العربي الرسمي، والعمل الجاد لإعادة القضية الفلسطينية على سلم الأولويات باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية.

## ثالثًا: نتائج وتبعات اتفاق التطبيع الإماراتي – الإسرائيلي الإقتصادية

بدأت العلاقات بين «إسرائيل» والإمارات منذ سنوات، وتتعلق بشكل أساسي بصفقات تتعلق بالأمن، وأخذت العلاقات السّرية مع إسرائيل تتطور بوتيرة بطيئة في العقد الماضي، وشملت تبادل المعلومات الأمنية وكذلك تكنولوجيا الاستخبارات لمساعدة الإمارات في مواجهة القوة العسكرية الإيرانية المتنامية،[20] فضلاً عن مراقبة مخاطر الإرهاب وذلك في عام 2015.

19 أمين حبلا، مرجع سبق ذكره، http://bit.ly/3cJ921y.

20 Dan Zaken, Reference already mentioned, Available at the following link: http://bit.ly/2YQ1YYw .



### » توقيع اتفاقيات اقتصادية بين الامارات وإسرائيل

فور الإعلان عن اتفاق تطبيع العلاقات، وبعد أيام قليلة لا تتجاوز الأسبوعين من توقيع اتفاق التطبيع بين الامارات و«إسرائيل» شهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تطورات وأحداثًا ملفتة للنظر، لم تشهد العلاقات الاقتصادية المصرية الإسرائيلية 10 % منها وربما أقل على مدى أكثر من 40 عامًا، وكذلك الحال بالنسبة للعلاقات الاقتصادية الأردنية الإسرائيلية، حيث وقعت عدد من الشركات الإسرائيلية والإماراتية بالفعل اتفاقات ركزت على مجموعة واسعة من التعاون في مجال الخدمات المالية وإزالة الحواجز المالية أمام الاستثمار بين الدولتين، فضلا عن تشجيع الاستثمارات المشتركة في أسواق المال بجانب التعاون في الخدمات المصرفية والقواعد التنظيمية للمدفوعات، بالإضافة إلى توقيع اتفاقات بشأن السياحة والتكنولوجيا والطاقة والرعاية الصحية والأمن ضمن مجالات أخرى.[21]

### » إلغاء قانون مقاطعة «إسرائيل»

أعلنت وكالة أنباء الإمارات الرسمية «وام»، أن الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، أصدر مرسوماً يلغي قانون مقاطعة إسرائيل، بما يسمح بعقد اتفاقيات تجارية أو مالية وغيرها مع هيئات أو أفراد إسرائيليين، ويلغي المرسوم رسميا قانون 1972 الذي صدر مع تشكيل الدولة الإماراتية مباشرة، والذي عكس الموقف الذي كانت تؤيده الدول العربية في ذلك الوقت بأن الاعتراف بإسرائيل لن يأتي إلا بعد أن يكون للفلسطينيين دولة مستقلة خاصة بهم، ويمكن في أعقاب إلغاء قانون المقاطعة للأفراد والشركات في الإمارات، عقد اتفاقيات مع هيئات أو أفراد مقيمين في إسرائيل أو منتمين إليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما كانوا، وذلك على الصعيد التجاري أو العمليات المالية أو أي تعامل آخر أياً كانت طبيعته، كما سيتم السماح بدخول أو تبادل أو حيازة البضائع والسلع والمنتجات الإسرائيلية بكافة أنواعها في الإمارات والاتجار بها، وبالفعل، وقعت بعض الشركات الإسرائيلية صفقات مع نظيراتها الإماراتية، لكن إلغاء القانون يوسع من احتمالية وجود مشاريع مشتركة أخرى، مثل الطيران أو في البنوك والتمويل.[22]

21 العربي الجديد، الامارات تفتح أسواقها المالية للإسرائيليين وتزيل الحواجز الاستثمارية، لندن، نشر بتاريخ 1 أيلول / سبتمبر 2020، في: http://bit.ly/36LAGHa.

22 العربي الجديد، الامارات تلغي «المقاطعة» .. وأكبر بنك يسعى لشراكة إسرائيلية، لندن، نشر بتاريخ 30 آب / أغسطس 2020، في: http://bit.ly/2YR1SzU.

### » تهيئة نفط الإمارات للاستخدام داخل «إسرائيل»

تم تهيئة نفط الإمارات للاستخدام داخل «إسرائيل»، من خلال شركة خطوط «إيلات عسقلان»، قبل أن يصل إلى مشتريه في البحر المتوسط، ويتم تكريره لدى الإسرائيليين في مصفاتي نفط بسعة 300 ألف برميل يوميًا، وتنتج «إسرائيل» يوميًا 5 آلاف و977 برميل نفط بينما تستهلك 236 ألفًا و249 برميلًا، أي تستورد 92 % من استهلاكها، وتوفر معظم هذه الكمية من روسيا وأذربيجان، لذا، فإنه من المتوقع أن يكون البديل الاستراتيجي لإسرائيل هو الإمارات، التي تنتج ثلاثة ملايين برميل يومياً، تصدر منها مليوني برميل.[23]

### » رفع سقف حجم التبادل التجاري بين الامارات و «إسرائيل»

في إطار تسارع وتيرة خطوات التطبيع وتطور العلاقات الاقتصادية تعزيز خطوات التطبيع بينهما، تتجه كل من الإمارات و«إسرائيل» إلى عبر تعزيز الشراكات في العديد من المجالات ورفع سقف التبادل التجاري بين الطرفين ليصل إلى نحو 4 مليارات دولار سنويا، ووفقًا لما قاله وزير المخابرات الإسرائيلي، إيلي كوهين لإذاعة ريشت بيت الإسرائيلية: «في غضون ثلاثة إلى خمسة أعوام، سيصل حجم التجارة بين إسرائيل والإمارات إلى أربعة مليارات دولار»، وقال متحدث باسم كوهين، وهو وزير اقتصاد سابق، إن الرقم الذي ذكره للتجارة السنوية يشمل التجارة في معدات الدفاع. [24]

كما أشار تقرير صادر عن سلطان بن سليم، رئيس مجموعة موانئ دبي العالمية ورئيس مؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة في دبي، إلى إنه من المتوقع أن تنمو التجارة مع «إسرائيل» إلى ما يزيد قليلاً عن 4 مليارات دولار – في المستقبل المنظور أي بعد عدة سنوات، ومنذ تطبيع العلاقات بين «إسرائيل» والإمارات، وصل حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وإمارة دبي إلى نحو 272 مليون دولار، بحسب السلطات الإماراتية.[25]

23 العربي الجديد، مرجع سبق ذكره، http://bit.ly/36LAGHa.

24 العربي الجديد، قفزة في حجم التجارة بين الامارات وإسرائيل، لندن، نشر بتاريخ 8 أيلول / سبتمبر 2020، في: http://bit.ly/3aDgHvF.

25 i24NEWS، التبادل التجاري بين «إسرائيل» ودبي يفوق 272 مليون دولار في 5 أشهر، لوكسمبورغ، نشر بتاريخ 30 كانون الثاني / يناير 2021، في: http://bit.ly/3aTyjDJ.



### » تعزيز اقتصاد المستوطنات

في تطور جديد في مسار التطبيع الاماراتي مع «إسرائيل» وفي الوقت الذي تتسع فيه رقعة مقاطعة منتجات المستوطنات حول العالم، وقعت شركة اماراتية 4 اتفاقيات مع مصانع وشركات استيطانية، وبموجب هذه الاتفاقيات التي وقعت بين مجلس المستوطنات وشركة «فام» الإماراتية، ستستورد أبو ظبي منتجات شركات ومصانع استيطانية بقيمة مليار دولار في العام، وهو الأمر الذي يعتبر تعزيزا لاقتصاد المشروع الاستيطاني المناهض للقانون والمواثيق الدولية، ويواجه تداعيات وخسائر مالية جراء الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل بسبب مشروعها الاستيطاني في الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وبهذه الاتفاقيات عززت الإمارات العلاقات التجارية والاقتصادية مع قادة المستوطنين وأصحاب الشركات والمصانع من خلال التعاون الوثيق مع المجلس الإقليمي لمستوطنات «شومرون» في منطقة نابلس الذي يضم 30 مستوطنة، ورئيسه يوسي دغان الذي تفاخر بأن منتجات السامرة –وهو الاسم التوراتي لمناطق بالضفة الغربية– ستباع بكميات كبيرة في دولة مسلمة، علمًا أن دغان يدعو لفرض السيادة الإسرائيلية على كل فلسطين التاريخية، ويعارض إقامة دولة فلسطينية على أجزاء من الضفة حتى لو كانت دولة منزوعة السلاح.[26]

ويأتي ضخ الأموال الإماراتية في اقتصاد المستوطنات، في وقت يكبد فيه الاستيطان السوق الفلسطيني خسائر بنحو 3.4 مليارات دولار سنويا نتيجة منع سلطات الاحتلال وصول الفلسطينيين إلى الأراضي واستعمالها والاستثمار في المناطق المسماه «ج»، بحسب تقرير لوزارة الاقتصاد الوطني في السلطة الفلسطينية.[27]

26 محمد محسن وتد، التطبيع التجاري.. أموال الامارات تعزز اقتصاد المستوطنات الإسرائيلية، شبكة الجزيرة الإعلامية، الدوحة، نشر بتاريخ 10 كانون الأول / ديسمبر 2020، في: http://bit.ly/3cMuylV.

27 إكرام عمر، الواقع الاقتصادي للمناطق المسماة «ج»: السياسات والإمكانيات، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني)، شوهد بتاريخ 6 شباط / فبراير 2021، في: https://bit.ly/2UUCiZu.

## خاتمة

لقد أخذ اتفاق التطبيع الاماراتي - الإسرائيلي شكلًا جديدًا ومختلفًا عن شكل الاتفاقيات المتبعة تقليديًا في توقيع المعاهدات الدولية بين الدول، وإنما بدت أقرب لنمط الصفقات التجارية الذي يفضله الرئيس ترامب، ويشير له فريقه كمظهر لقدرته على حسم ملفات سياسية معقدة، بمنطق الصفقة التجارية السريعة، والتي تضمن مصالح لجميع أطرافها، دون الدخول في تعقيدات الوضع التاريخي، وأسس الصراع وأسبابه.

كما أن التسارع في خطوات التطبيع وابرام الصفقات التجارية وحجم التبادل التجاري بين الشركات الإماراتية والإسرائيلية يؤكد على حقيقية لا شك فيها أن ما تم بين البلدين ليس اتفاق جديد وإنما إعلان لتعزيز وتطوير لواقع قائم بالفعل من العلاقات بين الطرفين، وبالتالي فإن فيضَ المبررات التي تهافت عليها المسؤولين الاماراتيين، برغبتهم في «تفتيح قنوات خلفية» لدعم الشعب الفلسطيني، وعَرقَلة مَشروع ضَم مَناطق واسِعة من الضفة الغربية، وأن الاتفاق مع إسرائيل لا يتعارض مع مبادرة السلام العربية، ويخدم حل الدولتين، يتنافى تمامًا مع الواقع ومع المصلحة والرغبة الفلسطينية، ويتنافى مع موقف مجلس التعاون الخليجي المعلن تجاه القضية الفلسطينية، والذي يتمثل في «أن القضية الفلسطينية هي قضية العرب والمسلمين الأولى، وأن القدس هي العاصمة التاريخية لفلسطين وفقًا للقرارات الدولية، وأن أي إجراء تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي هو أمر باطل، ولا يؤدي إلا لإشعال التوتر في المنطقة، وإضعاف فرص التوصل إلى حل شامل ودائم مبني على أساس حل الدولتين، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية».[28]

وعليه فإن خطوات الامارات المتسارعة نحو تعزيز وتطور العلاقات الاقتصادية مع «إسرائيل» في إطار اتفاق التطبيع يكشف زيف مبررات الامارات ويكشف عن نواياها الحقيقية والتي تخدم المصلحة والرغبة الإسرائيلية، لا سيما وأن معظم الاتفاقيات والصفقات التي تمت بين البلدين فور توقيع الاتفاق أنقذ ت مستقبل نمو الاقتصاد الإسرائيلي من مصير مجهول بسبب المقاطعة العربية لاسرائيل حتى وان كانت جزئية

28 انظر:

- مجلس التعاون الخليجي، البيان الختامي لقمة الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس الأعلى، الرياض، 9 كانون الأول/ ديسمبر 2018، شوهد بتاريخ 22 كانون الثاني / يناير 2021، في: http://bit.ly/3o6sS8H.
- مجلس التعاون الخليجي، البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته (40)، الرياض، 10 كانون الأول/ ديسمبر 2019، شوهد بتاريخ 22 كانون الثاني / يناير 2021، في: https://bit.ly/2LMeFkt.



لكنها تسببت في خنق آفاق التنمية الإسرائيلية على المدى المتوسط بسبب محدودية انفتاح الأسواق الاقليمية وخاصة العربية أمام الصادرات الاسرائيلية مع زيادة وتيرة تنافسية بقية الأسواق العالمية، وبالتالي فإن اتفاق التطبيع الاماراتي وما تلاها ومن اتفاقيات من بعض الدول العربية فتح المجال أمام إسرائيل لاختراق الأسواق العربية بأكملها سواء كانت بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال الامارات والدول المطبّعة.